# التحسين و التقبيح العقليان و مكانتهما فى الغقيده و الشريعه

جعفر سبحانى

بسم الله الرحمن الرحیم

# التحسين و التقبيح العقليان و مكانتهما فى العقيده و الشريعه


كاتب:

آیت الله العظمی جعفر سبحانی (دام ظله )



نشرت فی الطباعة:

موسسه‌الامام‌الصادق (ع)

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

# الفهرس

# التحسين و التقبيح العقليان و مكانتهما فى العقيده و الشريعه

## اشارة

سرشناسه : سبحانی تبریزی جعفر، - ۱۳۰۸

عنوان و نام پدیدآور : التحسين و التقبيح العقليان و مكانتهما فى العقيده و الشريعه تاليف جعفر السبحانى مشخصات نشر : قم موسسه الامام الصادق عليه‌السلام ۱۴۲۴ق = ۱۳۸۲.

مشخصات ظاهری : ۶۲ ص ۵/۱۱ X۱۶س‌م فروست : (سلسله المسائل العقائديه ۱)

شابک : ۹۶۴-۳۵۷-۱۱۹-X۲۰۰۰ریال ؛ ۹۶۴-۳۵۷-۱۱۹-X۲۰۰۰ریال یادداشت : چاپ قبلی موسسه الامام الصادق ع ، ۱۳۷۸، تحت عنوان" رساله فی التحسين و التقبيح العقلين می‌باشد

یادداشت : عربی

یادداشت : کتابنامه به‌صورت زیرنویس عنوان دیگر : رساله فی التحسين و التقبيح العقلين موضوع : حسن و قبح عقلی موضوع : کلام شیعه امامیه -- قرن ۱۴

شناسه افزوده : موسسه امام صادق ع

رده بندی کنگره : BP۲۱۹/۷/س۲ر۵ ۱۳۸۲

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م۸۲-۳۶۰۹

## مقدّمة المؤلف

مقدّمة المؤلف بسم الله الرحمن الرحيم الحمد للّه الذى حسرت عن معرفة كماله، عقول الأولياء، وعجزت عن إدراك حقيقته، أفهام العلماء، واحد لا شريك له، لا يُشبهه شىء لا فى الأرض ولا فى السماء ;والصلاة والسلام على نبيّه الخاتم، أفضل خلائقه وأشرف سفرائه، وعلى آله البررة الأصفياء، والأئمّة الأتقياء. أمّا بعد فغير خفىّ على النابه انّ للعقيدة ـ على وجه الإطلاق ـ دوراً فى حياة الإنسان أيسره انّ سلوكَه وليدُ عقيدته ونتاج تفكيره، فالمواقف التى يتّخذها تمليها عليه عقيدتُه، والمسير الذى يسير عليه، توحيه إليه فكرته. إنّ سلوك الإنسان الذى يؤمن بإله حىّ قادر عليم، يرى ما يفعله، ويحصى عليه ما يصدر عنه من صغيرة وكبيرة، يختلف تماماً عن سلوك من يعتقد أنّه سيّد نفسه وسيّد الكون ( ۴ )

الذى يعيش فيه، لا ـ يرى لنفسه رقيباً ولا حسيباً. ومن هنا يتّضح أنّ العقيدة هى ركيزة الحياة، وأنّ التكاليف والفرائض التى نعبّر عنها بالشريعة بناء عليها، فالعقيدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالروح والعقل، فى حين ترتبط الشريعة والأحكام بألوان السلوك والممارسات. ولأجل هذه الغاية قُمنا بنشر رسائل موجزة عن جوانب من العقيدة الإسلامية، وركّزنا على أبرز النقاط التى يحتدم فيها النقاش. وبما أنّ لكلّ علم لغته، فقد آثرنا اللغة السهلة، واخترنا فى مادة البحث ما قام عليه دليل واضح من الكتاب والسنّة، وأيّده العقل الصريح ـ الذى به عرفنا اللّه سبحانه وأنبياءه ورسله ـ حتّى يكون أوقع فى النفوس، وأقطع لعذر المخالف. جعفر السبحانى قم ـ مؤسسة الإمام الصادق ـ عليه السَّلام ـ

## تمهيد

تمهيد التحسين والتقبيح العقليان و مكانتهما فى العقيدة والشريعة شغلت قاعدةُ التحسين والتقبيح العقليّين بالَ كثير من المفكّرين من أقدم العصور إلى يومنا هذا، إذ قلّما يتّفق أن يخوض باحث فى العلوم الإنسانية دون أن يُشير إليها، لعلاقتها بعلم الكلام والأخلاق، والفقه وأُصوله. مثلاً الباحث فى علم الكلام عندما يصل بحثه إلى أفعاله سبحانه، يصف بعضه بالوجوب والحتمية، ويقول يجب عليه سبحانه بعث الرسل، لهداية الناس وإيصالهم إلى ( ۶ )

الغاية المتوخاة من خلقتهم، كما يصف البعض الآخر بالامتناع وعدم الجواز كإعطاء المعجزة بيد المدّعى الكاذب، ويتّخذ الحسن والقبح أساساً لقضائه البات فى المسألتين حيث يحسنُ الأوّل ويقبح الثانى. وليس معنى ذلك، فرض التكليف على اللّه سبحانه؟! بأن يحكم العبد عليه تعالى بالإيجاب والامتناع كما ربما يتصوّره بعض المنكرين للحسن والقبح العقليين.(۱) وذلك لأنّ هناك فرقاً بين فرض التكليف على اللّه، و بين كشف ما عنده من الحكم من خلال صفاته وكمال ذاته، فالقائل بالتحسين والتقبيح العقليين لا يفرض على اللّه تكليفاً إذ أين التراب ورب الأرباب، بل يستدلّ من خلال ما عنده من الصفات، على اللزوم والامتناع فيقول: إنّه سبحانه بما هو عادل، لا ـ يجور على عباده، وبما انّه حكيم لا ـ يعبث فى فعله، إلى ذلك من الأحكام المستكشفة من خلال دراسة

۱-شرح المقاصد: ۲/۱۵۰طبعة استنبول ;التبصير فى الدين:۱۵۳. ( ۷ )

صفاته وسنوضحه ـ بإذن اللّه ـ فى المستقبل. هذا حال الباحث فى علم الكلام وحاجته إلى تنقيح مسألة التحسين والتقبيح العقليين، ومثله الباحث فى الأخلاق حينما يطرح القيم الأخلاقية على طاولة البحث فيعتمد على تلك القاعدة فى تقييم الأفعال الإنسانية من حيث كونه فضيلة أو رذيلة. وليست حاجة الفقيه إلى تلك القاعدة بأقلّ من حاجة الطائفتين، فانّ خلود الأحكام الفقهية عبْر الزمان وكون الشريعة الإسلامية، خاتمة الشرائع، رهن القول بالتحسين والتقبيح العقليين، فكلّ حكم شرعى يستمد ملاكه من تلك القاعدة فهو حكم مؤبّد بتأبيد ملاكه ـ الحسن والقبح ـ فلا يتغير ولا يتبدّل، فانّ الحسن ، حسن على كلّ حال، والقبيح قبيح كذلك، والحكم المستمَدَّ منه يكون كذلك فالاعتراف بالحسن والقبح العقليّين الأبديّين يُضفى على الأحكام الشرعيّة المستندة إليهما، وصفَ الأبديّة. ( ۸ ) وأمّا حاجة الأُصولى إلى القاعدة فواضحة جدّاً، حيث إنّ العقل أحد الأدلّة الأربعة التى يستنبط بها الأحكام و من أحكامه، الحكم بحسن الفعل وقبحه مثلاًـ إذا افترضنا انّ المكلّف شكّ فى حكم موضوع بعد الفحص عن مظانّه فى الكتاب والسنّة ولم يعثر فيهما على حكمه، فعند ذاك يستقل العقل بقبح عقاب المكلّف إذا ارتكب مع احتمال الحرمة، أو ترك مع احتمال الوجوب استناداً إلى قبح العقاب بلاـ بيان. وخلاصة القول: إنّ القاعدة إذا فُسِّرت بصورة صحيحة، تعدّ حجر الأساس لكثير من المسائل فى العلوم الإنسانية كما عرفت نماذجها. ( ۹ ) ولمّا كانت القاعدة أساساً لثبات القيم الأخلاقية، والقوانين الشرعية السماوية، المبنية على التحسين والتقبيح العقليّين، عاد بعض المفكّرين من الغربيّين الذين لا يروقهم ثبات القيم و دوامها، وبقاء الشريعة السماوية، يثيرون الشكوك حول القاعدة. نعم سبقهم فى إنكار القاعدة طائفة من المتكلّمين وهم الأشاعرة، وأهل الحديث لا لهذه الغاية، بل لاستنكارهم استطاعة العقل على إدراك حسن الفعل أو قبحه، وقالوا: إنّ المرجع فى تمييز الحسن عن القبح هو الشرع، وبذلك افترق المسلمون إلى طائفتين: ۱. من يقول بالتحسين والتقبيح العقليّين تمثّلهم الإمامية والمعتزلة. ۲. من ينكر التحسين والتقبيح العقليّين ويقول بالشرعيّين منهما، و هم الأشاعرة وأهل الحديث، و سيوافيك انّ من أنكر استطاعة إدراك الحسن والقبح من الأفعال لا يتسنّى له، إثبات التحسين والتقبيح مطلقاً حتّى الشرعى منهما. هذا هو دور القاعدة فى العقيدة والشريعة، وهذا خلاف طائفة من المتكلّمين وجماعة من المفكّرين الغربيّين، لكن تبيين الموضوع ومناقشة الأقوال والآراء، والقضاء بين ( ۱۰ )

أدلة الطرفين والثمرات المترتبة على المسألة على وجه الإيجاز، يأتى فى ضمن فصول: ( ۱۱ )

## ۱ – ملاكات التحسين والتقبيح العقليّين

۱ – ملاكات التحسين والتقبيح العقليّين إنّ القول بأنّ العقل قادر على درك حسن الأفعال وقبحها، يُفسّر على وجوه، فلابدّ من ذكرها وتعيين ما هو محطّ البحث بين المثبتين والمنكرين. ۱. التحسين والتقبيح الذاتيان إذا كان الفعل الصادر عن الفاعل المختار ـ سواء أكان واجباً أم ممكناً ـ على نحو إذا نظر إليه العقل وتجرّد عن كلّ شيء، يحكم بحسنه ولزوم فعله أو بقبحه ولزوم تركه، فالعقل فى قضائه هذا بالحسن أو القبح، لا ينظر إلّا إلى نفس الموضوع، دون ما يترتّب عليه من المصالح والمفاسد العامّة، أو كونه موافقاً لغرض الفاعل أو الإنسان الحاكم أو غير ذلك ( ۱۲ )

من الأُمور الخارجة عن ذات الفعل، فهذا هو المسمّى بالتحسين والتقبيح العقليّين الذاتيّين. مثاله، الإحسان و الظلم فيستقل العقل بحسن الأوّل وقبح الثانى، من دون نظر إلى مصالح الفعل أو مفاسده، أو كونه مؤمِّناً لغرض الفاعل أو الحاكم، فكأنّ الحسن والقبح داخلان فى ذات الفعل وجوهره، لا ـ ينفكان عنه، ففرض الفعل يلازم فرض أحد الحكمين. وسيوافيك انّ هذا هو محطّ البحث بين المثبت والنافى. ۲. التحسين والتقبيح فى إطار المصالح والمفاسد تؤكد هذه النظرية على القول بالتحسين والتقبيح العقليّين، لكن بالنظر إلى المصالح والمفاسد المترتبة على الفعل، ففى هذه النظرة لا يكون الفعل بما هوهو، موضوعاً للحسن والقبح كما عليه النظرية السابقة بل باعتبار كونه مبدأ للمصالح والمفاسد، وربّما يعبّر عن المصالح والمفاسد، ( ۱۳ )

بالأغراض والمقاصد. والمراد منها، هى الأغراض النوعية لا ـ الشخصية وإلّا يلزم الهرج والمرج فى وصف الأفعال، فإنّ الظلم يؤمِّن غرض الظالم، دون المظلوم فيوصف بالقبح عند الأوّل دون الثانى، بل المراد المصالح والأغراض العقلائية التى يدور عليها بقاء النظام و هذا كالعدل فانّه حسن إذ به قوام النظام، والظلم فانّه قبيح لأنّه هادم للنظام. وسيوافيك انّ وصف الأفعال بالحسن والقبح باعتبار الآثار المترتّبة عليها وإن كان صحيحاً، لكنّه يصلح لوصف قسم من الأفعال بهما وهو أفعال الإنسان الذى يحمل فعْلُه المصلحةَ النوعية أو مفسدتها ولا يشمل فعل اللّه سبحانه فإن فعله يوصف بالحسن والقبح دون أن يكون هناك حديث المصلحة أو المفسدة كأخذ البرىء بذنب المجرم، ونقض العهد والميثاق، وإساءة المحسن فانّه قبيح من دون أن يكون هنا أى فساد، فشمولية المسألة، لفعل المولى سبحانه وعبده ( ۱۴ )

يقتضى خروج هذا النوع من الحسن والقبح عن محط البحث. وبما انّ الغاية الكبرى من الخوض فى هذه المسألة، هو التعرف على أفعاله سبحانه وتمييز ما يجوز عليه عمّا لا يجوز، فلا محيص من القول بأنّ الملاك لوصف الفعل بالحسن والقبح فى إطار عام حتّى يشتمل فعله سبحانه، هو الملاك الأوّل، أى ما يكون الفعل بما هوهو، مجرّداً عن القيود التالية: ۱. كون الفاعل واجباً أو ممكناً. ۲. كون الفعل ممّا يترتّب عليه المصلحة أو لا. ۳. كونه مؤمِّناً للغرض أو لا ـ موضوعاً لحكم العقل بالحسن أو القبح. ۳. موافقة العادات والتقاليد إنّ لكلّ قوم عادات و تقاليد تخصّهم، فملاك الحسن والقبح موافقة الفعل للعادات والتقاليد ومخالفتها، وربّما يطلق عليه الحسن والقبح العرفيان، والتحسين والتقبيح بهذا ( ۱۵ )

المعنى وإن كان صحيحاً لكنّه لا ـ يصلح لأن تكون ملاكاً للبحث عند المتكلّمين أو الأُصوليين، لانّهما بهذا المعنى يُصبحان أمرين نسبيين أوّلاً ـ لأنّ المعروف عند قوم ربما يكون منكراً عند قوم آخر ;ولا يكون معياراً لمعرفة وصف أفعاله سبحانه ثانياً، لأنّها فوق العادات والتقاليد. فخرجنا بالنتيجة التالية: إنّ لوصف الأفعال بالحسن والقبح ملاكات ثلاثة فالذى يصلح لأن يكون ملاكاً للبحث فى المقام، هو كون الفعل مجرّداً عن أى قيد وشرط، صالحاً لوصفه عند العقل بأحدهما، دون الملاكين الآخرين، كوصفه بهما باعتبار ما يترتّب عليه من المصالح والمفاسد، والمنافع والمضار النوعية، أو باعتبار موافقته العادة السائدة على القوم أو مخالفتها، فإنّ هذين الملاكين تحدِّد المسألة على وجه يخرج فعله سبحانه عن موردها. ( ۱۶ )

## ۲– تقسيم الحكمة إلى نظريّة وعمليّة

۲– تقسيم الحكمة إلى نظريّة وعمليّة تنقسم الحكمة ، لدى الحكماء منذ عهد مبكِّر إلى حكمة نظرية وحكمة عملية ، فلو تعلّق

الإدراک بما من شأنه أن یُعلم، کانقسام الموجود إلی واجب وممکن، فهو حکمة نظریّة ولو تعلّق بما من شأنه أن یعمل کقولنا: العمل بالمیثاق حسن ونقضه قبیح فهو حکمة عملیة فالحکمتان: النظریة والعملیة کلاهما من أقسام الإدراک وإنّما الاختلاف فی المتعلَّق. وهذا هو المعنی المعروف عند الفلاسفة والمتکلّمین وهو الظاهر من عبارة الفارابی حیث قال: النظریة هی التی بها یحوز الإنسان علم ما من شأنه أن یعلمه إنسان، والعملیة ( ۱۷ )

هی التی یعرف ما من شأنه أن یعمله الإنسان بإرادته.(۱) والعقل المدرِک للحکمة الأُولی عقل نظری والمدرِک للثانیة منهما عقل عملیّ ولیس معناه انّ هنا عقلین مختلفین جوهراً بل عقل واحد یوصف تارة بالنظری وأُخری بالعملی باعتبار اختلاف متعلقه. وهنا مصطلح آخر للعقل العملی، یجعله فی عداد القوی العاملة التی هی مبدأ محرّک لبدن الإنسان إلی الأفاعیل الجزئیّة(۲)، أعرضنا عن ذکره تفصیلاً روماً للاختصار.

۱–شرح منظومة السبزواری:۳۱۰.

۲–النجاة لابن سینا:۱۶۴، ط مصر، و ص۲۰۲ ط بیروت. ( ۱۸ )

## تقسیم القضایا إلی ضروریة وغیر ضروریة

تقسیم القضایا إلی ضروریة وغیر ضروریة تنقسم الحکمة النظریة إلی ضروریّة وغیر ضروریّة، فالقسم الأوّل ما یحضر فی النفس بلا نظر، والقسم الثانی، ما یحصل فیها بعد إعمال الفکر والنظر. وجه التقسیم انّه لو کانت القضایا بأجمعها ضروریة لما احتاجت إلی التفکیر ولم یکن هناک أیة مشکلة فکریة، ولو کانت بأسرها غیر ضروریة لتاه الإنسان فی دوّامة من المشاکل الفکریة دون أن یجد حلولاً لها، لأنّ المفروض کون القضایا علی نمط واحد، فلم یکن بد من أن تکون القضایا فی الحکمة النظریة منقسمة إلی قسمین حتّی یستمد فی حل غیر الضروری، من الضروری. فکما أنّ القضایا فی الحکمة النظریة تنقسم إلی قسمین، ( ۱۹ )

فهکذا الحال فی الحکمة العملیة تنقسم إلی ضروریة وغیر ضروریة بنفس الدلیل السابق فی الحکمة النظریة، فانّ القضایا التی یحکم العقل بحسنها أو قبحها، وبالتالی یمدح الفاعل ویذمُّه ویُلزم العمل علی وفقه أو الاجتناب عنه لا تخلو من حالتین: ۱. إمّا أن تکون قضایا واضحة یدرکها العقل بلا توسیط مقدّمة، وهی القضایا الضروریة فی الحکمة العملیة. وامّا أن لا یدرکها إلاّ بإرجاعها إلی قضایا أُخری حتّی تنتهی إلی أُم القضایا العملیة الضروریة لتکون مفتاحاً لحمل سائر القضایا. فإذا کان امتناع اجتماع الضدّین أو ارتفاعهما أُمّ القضایا فی الحکمة النظریة وبهما تثبت صحّة کلّ القضایا فی العلوم، فحسن العدل وقبح الظلم أُمّ القضایا فی الحکمة العملیة، فلا یحکم بحسن شیء أو قبحه إلاّ ـ إذا انطبق علی الفعل أحد العنوانین. ( ۲۰ ) وبذلک یظهر انّ تقسیم القضایا إلی ضروریّة وغیر ضروریّة، لا ینحصر بالحکمة النظریّة، بل یعمّ القسمین، والدلیل علی التقسیم جار فی کلا القسمین. ( ۲۱ )

## ۴– أدلّة القول بالتحسین والتقبیح العقلیّین

۴– أدلّة القول بالتحسین والتقبیح العقلیّین

أقام القائلون بالتحسین والتقبیح العقلیّین أدلّة ساطعة علی أنّ العقل یدرک حسن الأفعال وقبحها ولا یقتصر علی مجرّد الإدراک، بل یبعث إلی الأوّل و یمدح فاعله، ویزجر عن الثانی ویذم فاعله، والرسالة الحاضرة لا تتحمل البسط بنقل عامة الدلائل ونکتفی من الکثیر بالقلیل. الأوّل: بداهة العقل کلّ إنسان یجد فی نفسه حسن العدل و قبح الظلم، وإذا عَرَضَ الموضوعین علی وجدانه، یجد فی نفسه نزوعاً إلی العدل واستحساناً له ، وتنفراً عن الظلم وتقبیحاً له، وهکذا سائر الأفعال التی تعد من مشتقات العدل والظلم. ( ۲۲ ) ولقائل أن یقول: إنّ الحکم بالتحسین والتقبیح لیس ناتجاً من صمیم العقل وإنّما هو ولید التعالیم الدینیة الراسخة التی یعتمد علیها المصلحون فی دعوتهم فصار ذلک سبباً لرسوخ تلک الفکرة فی أذهان الناس. لکن وقفة قصیرة أمام هذا السؤال تُبطل هذا الاحتمال، إذ لو کانت

الفكرة ناتجة من دعوة المصلحين لاختصت الفكرة بهم وبمن وقع فى إطار دعوتهم، ولكنّا نجد الفكرة أوسع من ذلك فقد غطّت كافةَ الأُمم وطوائف البشر حتّى الّذين لا يمتلكون ايماناً بالشرائع. وإلى ما ذكر يشير العلاّمة الحلى فى شرح تجريد الاعتقاد و يقول: إنّا نعلم بالضرورة حسن بعض الأشياء، وقبح بعضها من غير نظر إلى شرع، فإنّ كلّ عاقل يجزم بحسن الإحسان ويمدح عليه وبقبح الإساءة والظلم ويذم عليه، وهذا حكم ضرورى لا يقبل الشك وليس مستفاداً من الشرع لحكم البراهمة والملاحدة به من غير اعتراف بالشرائع.(۱) ______________

۱-كشف المراد فى شرح تجريد الاعتقاد:۵۹ المطبوع مع تعاليقنا. ( ۲۳ ) الثانى: عدم ثبوتهما مطلقاً لو قلنا بالشرع فقط إنّ نفاة القول بالتحسين والتقبيح العقليّين ذهبوا إلى أنّ التعرّف على حسن الأفعال وقبحها رهن بيان الشرع، فما حسّنه الشارع فهو حسن وما قبحه فهو قبيح، وليس للعقل سبيل إلى معرفة حسن الأفعال وقبحها، ولكنّهم غفلوا عن مضاعفات هذا القول، إذ لازمه عدم ثبوت الحسن والقبح مطلقاً حتّى الشرعى منهما . بيان ذلك: أنّه لو قلنا بأنّه لا سبيل للعقل إلى معرفة حسن الفعل أو قبحه ولا يُعرفان إلاّ بتصريح الشرع بأنّ العدل حسن أو الظلم قبيح، لا يحصل الجزم بقوله، لتجويز الكذب عليه وبالتالى نحتمل أن يكون ما وصفه بالحسن، قبيحاً واقعاً، وما وصفه بالقبح، حسناً كذلك. ولو افترضنا انّ الشارع أضاف إلى ما ذكره قوله: الصدق حسن والكذب قبيح، لا ينفعنا فى الجزم بما حكم على العدل والظلم، من تحسين الأوّل وتقبيح الثانى لتجويز الكذب عليه فى كلّ ما يخبر حتى قوله: «الصدق حسن» ( ۲۴ )

«والكذب قبيح» ، فلا يدفع هذا الاحتمال إلاّ بثبوت حسن الصدق وقبح الكذب قبل كلّ شىء بفضل العقل فما لم يثبت هذا الأصل بدليل العقل وحكمه لما حصل اليقين بصدق الأحكام الصادرة عن الشارع . وحصيلة الكلام، أنّه ما لم يثبت حسن الصدق و قبح الكذب عن طريق العقل لا يثبت حسن أيِّ فعل أو قبحه بحكم الشرع، لأنّه من المحتمل أن يأمر بما هو المنكر عنده أو ينهى عمّا هو المعروف عنده ولو أخبر عن طريق أنبيائه وسفرائه انّه إنّما يأمر بالعدل والإحسان، وينهى عن الفحشاء والمنكر، فلا يحصل اليقين بصدق كلامه وأخباره، لمكان احتمال الكذب فى كلامه هذا، ولا يُنفى هذا الاحتمال إلاّ إذا ثبت عن غير طريق الشرع حسن الأوّل وقبح الثانى وانّه سبحانه فاعل مختار حكيم، مثله لا يكذب، ولا يعبث بكلامه. ولو تدبّر نفاة القول بالتحسين والتقبيح العقليّين فى هذا الدليل لرجعوا عن إنكارهم إلى الصراط المستقيم . ( ۲۵ ) الثالث: إنكارهما يلازم امتناع إثبات الشرائع السماوية من ادّعى السفارة من اللّه سبحانه وكونه نبيّاً مبعوثاً عنه، لا يمكن لنا تصديقه إلاّ فى ظل القول بالحسن والقبح العقليّين، لأنّ الدليل الوحيد أو المؤثر على عامة الطبقات، كونه مبعوثاً بالمعاجز والبيّنات، فيستدلُّ بها على أنّه كان مبعوثاً من اللّه سبحانه لهداية الناس، هذا من جانب. ومن جانب آخر انّ المعاجز لا تفيد اليقين بأنّه مبعوث من اللّه سبحانه إلاّ إذا ثبت أصل فى باب النبوة وهو: انّه سبحانه لا يزوِّد الكاذب بقدرة خارقة ليضلّ الناس عن طريقه لأنّه أمر قبيح عقلاً لا يصدر منه سبحانه، فلو لم يثبت هذا الأصل بحكم العقل لا يمكن الإذعان بصدق دعواه لاحتمال انّ المزوَّد بالمعاجز، مدّع كاذب، إذ لم يثبت بعدُ قبح تسلط الكاذب على المعاجز و البيّنات. ولو صدع الشارع بأنّه لا يسلط الكاذب على القوة الخارقة، لا يمكن الإيمان بصدق قوله، لعدم ثبوت قبح ( ۲۶ )

الكذب على الشارع كما مرّ فى الدليل الأوّل. يقول العلاّمة الحلّى حول هذا الدليل: لو كان الحسن والقبح سمعيّاً لا عقلياً، لما قبح من اللّه شىء، و لو كان كذلك لما قبح منه تعالى إظهار المعجزات على يد الكاذبين، وتجويز ذلك يسدّ باب معرفة النبوة إذ إظهار المعجزة بعد ادّعاء النبوة لا يكون دليلاً لصدق ادّعائه إذا كان باب احتمال إظهار المعجزة على يد الكاذب مفتوحاً.(۱) الرابع: الحسن والقبح العقليان فى الذكر الحكيم من سبر القرآن الكريم وأمعن فى دعوته إلى الصلاح والفلاح يقف على أنّ القرآن يتّخذ وجدان الإنسان قاضياً ليحكم فى قضايا كثيرة بشىء يرجع إلى الحسن والقبح، فالآيات التى نتلوها عليك تُسلّم انّ الإنسان الحرّ المجرّد عن سائر النزعات، قادر على درك حسن الفعل أو قبحه، ولذلك يترك القضاء فيها إليه ويقول: ______________

۱-نهج الحقّ وكشف الصدق، ۸۴ بتصرف. ( ۲۷ ) ۱.(أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصّالِحاتِ كَالْمُفْسِدينَ فِى الأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجّار) .(۱) ۲. (أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمينَ كَالْمُجْرِمين) .(۲) ۳. (هَلْ جَزاءُ الإِحْسانِ إِلاّ الإِحْسان) .(۳) ففى هذه الطائفة من الآيات

يوكِّل الذكر الحكيم القضاءَ إلى وجدان الإنسان، وانّه هل يصحّ التسوية بين المفسدين والمتّقين، والمسلمين والمجرمين، كما يتّخذ من الوجدان قاضياً، فى قوله: (هَلْ جَزاءُ الإِحْسانِ إِلاّ الإِحْسان). وهناك آيات أُخرى تأمر بالمعروف كالعدل والإحسان، وإيتاء ذى القربى، وتنهى عن الفحشاء والمنكر والبغى على نحو تسلِّم انّ المخاطب بها، يعرفها معرفة ذاتية ولا يحتاج إلى الشرع ليعرّفه الموضوع، وكأنّ الشرع يؤكد ما يجده الإنسان بفطرته، يقول سبحانه: ______________

۱–ص:۲۸.

۲– القلم: ۳۵.

۳–الرحمن:۶۰. ( ۲۸ ) ۱.(إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسانِ وَإِيتاءِ ذِى الْقُربى وَيَنْهى عَنِ الْفَحْشاءِ وَالْمُنْكَر وَالبَغْىِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُون) .(۱) ۲. (قُلْ إِنَّما حَرَّمَ رَبِّىَ الْفَواحِشَ ما ظَهَرَ مِنْها وَما بَطَنْ) .(۲) ۳. (يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهاهُمْ عَنِ الْمُنْكَر ) .(۳) وكيفية دلالة هذه الآيات على قابلية العقل على درك الحسن والقبح علمت ممّا سبق. وثمة آية أُخرى تندِّد بعمل المشركين حينما ينسبون بعض أعمالهم المنكرة إلى أمره سبحانه، وهو يردُّ عليهم بأنّ عملهم فحشاء واللّه لا يأمر بها، والآية صريحة فى انّ الإنسان بفضل الوجدان يعرف الفحشاء عن غيرها بلا حاجة إلى تعريف الشارع، كما هى صريحة فى انّ اللّه سبحانه منزّه عن ______________

۱–النحل:۹۰.

۲– الأعراف:۳۳.

۳–الأعراف:۱۵۷. ( ۲۹ )

ارتكاب القبائح والمنكرات التى يعرفها الإنسان بوجدانه ويقول: (وَإِذا فَعَلُوا فاحِشَةً قالُوا وَجَدْنا عَلَيْها آباءنا وَاللّهُ أَمَرَنا بِها قُلْ إِنَّ اللّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشاء) .(۱) إلى هنا تمت أدلة القائلين بالتحسين والتقبيح العقليّين. ______________

۱–الأعراف:۲۸.

## ۵– أدلّة المنكرين للتحسين والتقبيح العقليّين

۵– أدلّة المنكرين للتحسين والتقبيح العقليّين ذهبت الأشاعرة تبعاً لأهل الحديث إلى أنّ الفعل عاجز عن إدراك حسن الأفعال وقبحها و وإنكارهم هذا أشبه بإنكار السوفسطائيين فى إنكار الحقائق الخارجية، حتّى وجودهم وأنفسهم لأجل شبهات واهية، وذلك لأنّه لا يوجد على أديم الأرض إنسان ينكر جداً حسن الإحسان وقبح الظلم، حسن العمل بالميثاق وقبح نقضه، حسن جزاء الإحسان بالإحسان وقبح جزائه بالسوء، إلى غير ذلك من القضايا الواضحة التى تعد أُسساً للحياة الفردية والاجتماعية. وهؤلاء المنكرون وإن رفعوا راية الإنكار ولكنّهم تراجعوا عنها باختراع معانى متعددة للحسن والقبح فسلّموا ( ۳۱ )

حكم العقل بالتحسين والتقبيح فى بعضها دون البعض الآخر وليس التعرّف عليها بمهم. وإنّما المهم فى المقام دراسة أدلّتهم على الإنكار، وإليك البيان: الأوّل: لو كانا بديهيين لما اختلف فيه اثنان لو كان العلم بحسن بعض الأفعال وقبحها ضرورياً لما وقع التفاوت بينه و بين العلم بزيادة الكل على الجزء، و الثانى باطل بالوجدان، لوقوع الاختلاف بين العلمين، فانّ العلم بزيادة الكلّ على الجزء أوضح و أبين من التحسين والتقبيح. على هامش الاستدلال الاستدلال كأنّه مبنى على ردّ الدليل الأوّل للمثبتين حيث قالوا: إنّ حسن الأفعال وقبحها من الأُمور البديهية، فردّ عليه النفاة بأنّه لو كان بديهياً، لما تفاوت العلمان: العلم ( ۳۲ )

بزيادة الكلّ على الجزء وحسن العدل وقبح الظلم، والعلوم الضرورية لا تتفاوت . والاستدلال مبنى على أصل غير أصيل وهو عدم وجود التفاوت فى العلوم الضرورية، وذلك لأنّ القضايا اليقينية التى تتمتع بالبداهة على أقسام ستة وكلّها قضايا ضرورية مع وجود التفاوت بينهما. ۱. الأوّليات: الكلّ أعظم من الجزء. ۲. المشاهدات: وهى إمّا مشاهدة ظاهرية كقولنا: الشمس مشرقة، أو باطنية، كقولنا انّ لنا جوعاً وعطشاً. ۳. التجربيات: انبساط الفلز فى الحرارة. ۴. الحدسيات: نور القمر مستفاد من الشمس. ۵. المتواترات: مكّة المكرمة

موجودة. ۶. الفطريات: الأربعة زوج. فأين قولنا: «الكلّ أعظم من الجزء» الذى يعد من الأوّليات فى البداهة من قولنا: «نور القمر مستفاد من ( ۳۳ )

الشمس» الذى هو من الحدسيات، فوجود التفاوت بين هذه العلوم واضح جدّاً. وأمّا سبب التفاوت فيرجع غالباً إلى وجود الاختلاف بين تصوّر مفرداتها. مثلاً قوله:«كلّ ممكن يحتاج إلى علّة»، حكم بديهى كما أنّ قولنا:«الكلّ أعظم من الجزء» أيضاً بديهى، وسبب الاختلاف يرجع إلى أظهريّة مفردات الثانى من مفردات الأوّل، فأين الإمكان والحاجة والعلة فى الظهور من «الكل» و«الجزء» و«العِظَم»، فاختلاف المفردات من حيث الظهور و الخفاء، يورث ظهوراً وخفاءً فى المركب أيضاً. الثانى: الكذب النافع ليس بقبيح «لو كان الكذب قبيحاً، لكان الكذب المفضى إلى تخليص النبى من يد الظالم قبيحاً أيضاً، والتالى باطل لأنّه يحسن تخليص النبى من يد الظالم ، فالمقدّم مثله، فيصبح الكذب النافع غير قبيح، فلو كان قبح الكذب ذاتيّا، لما تغيّر قبحه، بل يبقى عليه وإن ما بلغ. ( ۳۴ ) على هامش الاستدلال إنّ فى المقام أمرين قبيحين: ۱. الكذب والإغراء بالجهل. ۲. ترك نصرة النبى وتعريضه للهلاك. وقد دار الأمر بين ارتكاب أحد القبيحين. ۱. أن يكذب و فيه نجاة النبى. ۲.أن يترك نصرة النبى ويعرّضه للهلاك وفيه ترك الكذب القبيح. والعقل عندئذ يحكم بتقديم أخف القبيحين على الآخر، تخلصاً عن ارتكاب الأقبح. فالكذب باق على قبحه، لكنّه يقدّم ارتكابه على الأقبح ويكون معذوراً فى ارتكابه. ويمكن أن يقال: إنّ إنقاذ النبى لا يتوقّف على الكذب مطلقاً إذا كان باب التعريض والتورية مفتوحاً، و لهذا قيل:«إنّ فى التعاريض لمندوحة». ( ۳۵ ) الثالث: التحسين والتقبيح فرض تكليف على اللّه هذا الدليل هو أكثر تداولاً على ألسنة السُّذَّج من الناس الذين يغترون بأدلّة المنكرين للتحسين والتقبيح العقليّين قالوا بأنّ القائلين بهما يوجبون على اللّه ما يوجبون على العبد، ويحرِّمون عليه من جنس ما يحرِّمون على العبد، ويسمّون ذلك العدل، و الحكمة مع قصور عقلهم عن معرفة حكمتهم.(۱) على هامش الاستدلال إنّ المستدل خلط بين فرض التكليف على اللّه، وكشف ما عنده من الحُكْم من خلال صفاته وكماله، فالقائل بالملازمة لا يفرض التكليف على اللّه، ويقول: أين التراب ورب الأرباب، بل يستكشف ما عنده من الأحكام من خلال دراسة صفاته الكمالية، فهو بما انّه عادل، لا يجور، وحكيم لا ــــــــــــــــــ

۱-التبصير فى الدين:۱۵۳ ;شرح المقاصد:۲/۱۵۰طبعة اسطنبول. ( ۳۶ )

يعبث، وعالم لا يجهل، نستكشف بها الأحكام اللائقة به حسب صفاته فالتكاليف التى يستنبطها العقل من قبيل التكاليف التى فرضتها على اللّه حكمتُه وعدله وعلمه. فلو قلنا لاـ يجوز على اللّه سبحانه تعذيبُ البرىء أو أخذُه بذنب المجرم، لاـ نعنى انّا نفرض هذا التكليف عليه، وانّه يجب أن يقوم به، وإنّما نريد أنّ لازم صفاته الكمالية هو أن لاـ يفعل ذلك. وهذا نظير ما يقوم به العلماء من كشف أسرار الطبيعة وقوانينها، فلو قال القائل: بأنّ زوايا المثلث تساوى قائمتين، فهذا لا يعنى إلاّ أنّه فى الواقع كذلك، لا انّه يجب أن يكون كذلك لأجل حكمه به. فإذا كان النظام السائد على الكون نظاماً مبنياً على العلم والعدل والحكمة فلازم ذلك أن لا يؤخذ البرىء بذنب المجرم، فكشف هذا الحكم نظير كشف القوانين السائدة على الكون فى العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية. ( ۳۷ ) وفى كلام بعض الأشاعرة إلماع لما ذكرنا، يقول النسفى (المتوفّى۵۳۷هـ): وفى إرسال الرسل، حكمة. ويقول التفتازانى (المتوفّى۷۹۱هـ) فى شرحه على ذلك الموضع من كلام النسفى: أى مصلحة وعاقبة حميدة. وفى هذا إشارة إلى أنّ الإرسال واجب لا بمعنى الوجوب على اللّه تعالى، بل بمعنى أنّ قضية الحكمة تقتضيه لما فيه من الحِكَم والمصالح وليس بممتنع.(۱) وكلامه هذا نفس ما ذكرناه، وهذا دليل على أنّ الأشاعرة قد أظهروا نوعاً من المرونة للعدلية عبْر الزمان. الدوافع من وراء إنكار التحسين والتقبيح العقليّين إنّ التحسين والتقبيح العقليّين من المسائل الواضحة لدى العقل والعقلاء والتى لا تحتاج إلى مزيد بيان، ومن أنكرهما فإنّما ينكرهما بلسانه دون قلبه، وعلى الرغم من ذلك ــــــــــــــــــ

۱-شرح العقائد النسفية:۱۶۴. ( ۳۸ )

نرى وجود فئة كبيرة من المتكلّمين ـ كالأشاعرة ـ غلب عليهم إنكار هذا الأصل، فما هو الدافع الذى جرّهم إلى إنكاره؟ أقول: إنّ

الـدافع من وراء إنكار الحسن والقبـح فى أفعاله سـبحانه غير الـدافع الذى جرّهم إلى إنكارهما فى أفعال الإنسان. فالدافع فى الأوّل هو زعمهم المنافاة بين القول بهما و بين وصـفه سـبحانه بالمالك المطلق والسـلطان بلا منازع الذى له أن يتصـرف فى ملكه كيف ما شاء حتى لو جـازى الإحسـان بالسوء. كما أنّ الـدافع فى الثانى(إنكارهما فى أفعال الإنسان) هو قولهم بالجبر فى أفعاله وانّ الإنسان مضـطر فى فعلـه لاـ محيص لـه عـن ارتكـابه، ومـع ذلـك كيـف يمكـن أن يوصـف فعلـه بـالحسن و القبـح؟! يقـول المحقّق الخراسـانى (المتوفّى١٣٢٩هـ) فى هذا الصدد: ( ٣٩ ) وإنّما أنكر الأشاعرة الحسن والقبح العقليّين مطلقاً، أو فى أفعاله تعالى فلبنائهم انّه تعالى كلّما فعل، صـدر منه فى محله، لأنّه مالك الخلق كلّه، فلو أثاب العاصـى وعاقب المطيع لم يأت بقبيح، لأنّه تصـرّف فى ملكه، وهو لا يسأل عمّـا يفعـل وهم يسألون. وأمّا فى أفعال العباد، فلبنائهم على عـدم صـدور الأفعال منهم بالاختيار، بل بالجبر والاضـطرار، ولا شـىء من أفعال المجبور بحسن ولا قبيح.(١) الرابع: جواز التكليف بمـا لا يطاق اعتمـد الفخر الرازى فى إنكاره للحسن والقبـح العقليّين على أنّ التكليف بما لا يطاق قبيح عقلًا عند العدلية، مع أنّ الشرع أمر به، وإليك نصّه: ١. لو كان قبيحاً لما فعله اللّه تعالى، وقد فعله بدليل أنّه كلّف الكافر بالإيمان، مع علمه بأنّه لا يؤمن، وعلمه بأنّه ـــــــــــــــــ

١-درر الفوائد فى شرح الفرائد:٣٣٩. ( ٤٠ )

متى كان كـذلك كان الإيمان منه محالاً. ٢. لأـنّه كلّف أبـا لهب بالإيمان، ومن الإيمان تصـديق اللّه تعالى فى كلّ ما أخبر عنه، وممّا أخبر عنه أنّه لاـ يؤمن، فقـد كلّفه بـأن يؤمن بـأنّه لا يؤمن، وهو تكليف الجمع بين الضـدين.(١) يلاحـظ عليه: أنّ الرازى تصـور انّه قد وقف على دليل حاسم فى المقام، فاستدلّ بما ذكرته المجبرة قبله بقرون وأجابت عنه العدلية بوجوه، وقال الرازى فى بعض كلماته: لو اجتمعت جملـة العقلاـء لم يقـدروا على أن يوردوا على هـذا الوجه حرفـاً إلاّـ بـالتزام مـذهب هشام وهو انّه تعالى لا يعلم الأشياء قبل وقوعها.(٢) أقول: إنّ مـا نسبه إلى هشـام بن الحكم فريـة عليه كما أوضـحناه فى محله(٣) ، وإليك الإجابـة عن الـدليلين الأوّلين، أمّا

---

١-المحصل: ١٥٣، ط دارالفكر ;نقد المحصل: ٣٣٩، ط طهران.

٢-شرح المواقف: ٨/١٥٥.

٣-لب الأثر فى الجبر والقدر:١٥٠. ( ٤١ )

الدليل الأوّل فلأنّ علمه الأزلى لم يتعلّق بصدور كلّ فعل من فاعله على وجه الإطلاق، بل تعلّق علمه بصدور كل فعل عن فاعله حسب الخصوصـيات المتوفرة فيه. وعلى ضوء ذلـك فقـد تعلّق علمه الأـزلى بصـدور الحرارة من النـار على وجه الجبر، بلا شـعور، كما تعلّق علمه الأزلى بصـدور الرعشة من المرتعش، عالماً بلا اختيار، ولكن تعلّق علمه سـبحانه بصدور فعل الإنسان عن اختيار منه، فتعلّق علمه بوجود الإنسـان وصـدور فعله منه اختيـاراً، يؤكّد الاـختيـار ويـدفع الجبر عن ساحـة الإنسان. وإن شـئت قلت: إنّ العلّـة إذا كانت عالمة شاعرة، ومريدة ومختارة كالإنسان، فقد تعلّق علمه بصدور أفعالها منها بتلك الخصوصـيات وانصباغ فعلها بصبغة الاختيار والحرية، فلو صدر فعل الإنسان منه بهذه الكيفية لكان علمه مطابقاً للواقع غير متخلّف عنه، وأمّا لو صدر فعله منه عن جبر واضطرار بلا علم وشعور، أو بلا اختيار وإرادة، فعنـد ذلك يتخلّف علمه عن الواقع. ( ٤٢ ) وأمّا الجواب عن الدليل الثانى فحاصلـه: انّ أبا لهب مكلّف بالإيمان لكونه أمراً اختيارياً له، وأمّا الإخبار بعـدم إيمانه فقـد نزل به الوحى بعـدما ختم اللّه على قلبه، وعندئـذ فليس مكلّفاً بما جاء فى القرآن من أنّه لاـ يؤمن بـل هو من أخبـارات القرآن كسـائر أخبـاره. إلى هنـا تمّ بيـان أدلّـة المثبتين والمنكرين، وأظن انّ الحقّ تجلّى بـأجلى مظـاهره، وهو أحقّ أن يتبع، و مـا جاء به المنكرون تسويلات سـحروا أعين المغترين بها واسترهبوهم ولكن نور الحقيقـة لا يفتأ متبلِّجا. بقى الكلام فى الآثار والثمرات المترتبة على القاعدة وهو موضوعنا فى الفصل الآتى . ( ٤٣ )

## ۶- النتائج المترتّبة

۶- النتائج المترتّبة على التحسين والتقبيح العقليّين إنّ قيمة كلّ بحث رهن الآثار التى تترتّب عليه، والثمار التى يقتطفها الباحث، ومن حسن الحظ انّ للمسألة دوراً عظيماً فى العلوم الإنسانية لا سيما فى الكلام والأخلاق، وقد مضى الالماع إليه فى صدر الرسالة وإليك شيئاً من هذه الثمرات. ۱. وجوب المعرفة عقلاً ـ اتّفق المتكلمون على لزوم معرفة المنعم، لكن اختلفوا فى وجه لزومه . ( ۴۴ ) ذهبت الأشاعرة المنكرون للحسن والقبح العقليّين إلى أنّ معرفة المنعم (اللّه سبحانه) واجبة شرعاً مع أنّه أمر غير معقول، إذ كيف تجب معرفته شرعاً مع أنّ الشريعة لم تثبت بعدُ حتّى يثبت وجود معرفة اللّه فى ضمن سائر أحكامه. وذهبت الإمامية والمعتزلة إلى أنّ معرفته واجبة عقلاً، و استدلّوا على ذلك بوجهين: الف: لزوم شكر المنعم لا شكّ انّ حياة الإنسان رهن النعم التى يعيش فيها، فليس مصدر النعم هو نفسه بل شخص آخر هذا من جانب. ومن جانب آخر انّ العقل يدفع الإنسان إلى شكر من أحسن إليه ولا يصح الشكر إلا بمعرفته ،فينتج وجوب معرفته عقلاً ـ ( ۴۵ ) ب: دفع العقاب المحتمل بالمعرفة إنّ معرفة اللّه دافعة للخوف الحاصل من الاختلاف، ودفع الخوف حسن بالضرورة.(۱) توضيحه: انّه ذهب الإلهيون إلى أنّ العالم وما فيه مخلوق للّه سبحانه ـ و هم جماهير الناس، و إن خالفهم شرذمة قليلة من المادّيين ـ و يدّعون أنّ للّه سبحانه سفراء و أنبياء حوّل إليهم بيان وظائف العباد فى أبعاد مختلفة و إنّ فى مخالفتهم مضاعفات وعقوبات. وحيث إنّ الإنسان يحتمل جداً صدق مقولتهم فيبعثه عقله إلى وجوب معرفته ومعرفة سفرائه ويحسنه كما يزجره عن ترك المعرفة ويقبحه، ولولا ـ القول بالحسن والقبح العقليّين لما كان هناك أى باعث إلى معرفته سبحانه. ۲. وصفه بالعدل والحكمة إنّ وصفه سبحانه بالعدل والحكمة فرع ثبوت ________________

۱-نهج الحق وكشف الصدق: ۵۱ . ( ۴۶ )

التحسين والتقبيح العقليّين، ولولا استقلال العقل بحسن العدل وقبح الظلم لما صحّ وصفه سبحانه بالعدل أو تنزيهه عن الظلم، ونظير ذلك وصفه بكونه حكيماً لا يعبث، لأنّ الفعل العبث قبيح عقلاً، و من عزل العقل عن درك التحسين والتقبيح العقليين لما تسنّى له إثبات هذين الوصفين له والاعتماد فى إثباتهما على اخبار الشرع قد علمت عدم صحّته.(۱) الدليل على نفى صدور القبيح عن اللّه سبحانه اعتمد المتكلّمون على نفى صدور القبيح منه سبحانه على وصفين: أ. علمه بالحسن والقبح. ب. غناه وعدم حاجته إلى شىء. ونحن فى حياتنا اليومية نشاهد ذلك بالعيان، فانّ من يرتكب القبيح فإنّما يرتكب لإحدى جهتين:إمّا لجهله بقبح ________________

۱-لاحظ ص ۲۳ من هذه الرسالة. ( ۴۷ )

الفعل، أو لإحساس الحاجة إليه (وإن كان ربّما لا يكون محتاجاً إليه فى الواقع) ومن فقد هذين الأمرين فلا يصدر منه القبيح. فإذا كان هذا هو السبب الأساسى لصدور القبيح من الإنسان، فهذا هو السبب أيضاً فى صدوره عن اللّه سبحانه، فإذا كان سبحانه نفس العلم والغنى يمتنع صدور فعل القبيح منه. ۳. لزوم اللطف على اللّه اللطف عبارة عمّا يكون المكلّف معه أقرب إلى فعل الطاعة و أبعد عن فعل المعصية، وقد قسموا اللطف إلى :المقرِّب نحو الطاعة، وإلى المحصِّل لها ;فلو كان موجباً لقرب المكلّف إلى فعل الطاعة والبعد عن فعل المعصية، فهو لطف مقرّب، ولو ترتّبت عليه الطاعة فهو لطف محصِّل. وحاصل اللطف عبارة عن فسح المجال أمام المكلّف بُغية حصول الطاعة والابتعاد عن المعصية، وهو أمر غير ( ۴۸ )

إعطاء القابلية للمكلّف بل فوقه، فانّ القدرة شرط عقلى ولولاها لقبح التكليف، والمراد انّه سبحانه يتلطّف على العبد ـ وراء إعطائه القابلية والقدرة ـ بفعل أُمور يرغب معها إلى الطاعة وترك المعصية، فلو توقّف تحصيل الغرض(طاعة العبد) وراء إعطاء القدرة، على فعل المرغِّبات إلى الطاعة وترك المعصية كوعده وإيعاده كان على المكلِّف القيام به لكيلا ينتفى الغرض، وإلى هذا الدليل يشير المحقّق الطوسى، ويقول: «واللطف واجب لتحصيل الغرض به». ۴. بعثة الأنبياء إنّ العقل يحكم بلزوم بعث الأنبياء، وذلك لأمرين رئيسيّين: الأوّل: انّ للعقل أحكاماً كلية كلزوم شكر المنعم وعبادته، إلاّ أنّه عاجز عن الخوض فى تفاصيلها، فوجب من باب اللطف بعث الأنبياء، لغاية إيضاح كيفية أداء الواجب و بيان المزيد من التفاصيل. ( ۴۹ ) الثانى: انّ ادراك العقل حسن فعل أو قبحه ربما لا يكون باعثاً أو زاجراً إلاّ إذا افترض بوعد ووعيد من قبل المولى سبحانه وهو لا يتحقّق إلاّ ببعث الأنبياء الناطقين عنه سبحانه، وبذلك

يعلم أنّ دور الأنبياء بالنسبة إلى ما يدركه العقل أحد أمرين، إمّا دور الإرشاد إلى التفاصيل التى لا يدركها العقل، وإمّا دور الدعم لحكمه. ۵. حسن التكليف إذا كان فعله سبحانه منزّهاً عن العبث، يستقلّ العقل بالحكم بلزوم إيصال كلّ مكلّف إلى الغايات التى خلق لها، وذلك بتكليفهم بما يوصلهم إلى الكمال، وزجرهم عمّا يمنعهم عنه، حتى لا ـ يُتركوا سدىً وتنفتح فى ضوء التكليف طاقاتهم الروحية، وعلم الإنسان بالحسن والقبح لا يكفى فى استكماله، إذ هناك أُمور يقصر عن إدراك حكمه، علم الإنسان ، ولا تعلم إلّا عن طريق الوحى والشرع. مضافاً إلى أنّ حفظ النظام أمر حسن واختلاله ( ۵٠ )

وزعزعته أمر قبيح، ولا ـ يسود النظام فى المجتمع الإنسانى إلاّ ـ بتقنين قوانين سماويّة(١) تكفل تحقيق العدل والمساواة بين كافة الشعوب. إلى غير ذلك من الثمرات المذكورة لحسن التكليف. ۶. لزوم تزويد الأنبياء بالبيّنات والمعاجز إنّ بداهة العقل قاضية بعدم جواز الخنوع والخضوع لأى ادّعاء مالم يعضده الدليل والبرهان، فمقتضى الحكمة الإلهية تزويد الأنبياء بالمعاجز والبيّنات حتى تتحقّق الغاية المتوخّاة من بعثهم، ولولاها لأصبح بعثهم سدىً وعملًا بلا غاية وهو قبيح. ٧. لزوم النظر فى برهان مدّعى النبوة إذا كان مقتضى الحكمة الإلهية دعم الأنبياء بالبراهين، فيلزم على العباد عقلًا النظر فى برهان مدّعى النبوة، لاستقلال ———————

١–خرجت الوضعية فانّها لا تسعد بها الإنسان، العيان يكفيك عن البيان. ( ۵١ )

العقل بذلك، ولدفع الضرر المحتمل. وأمّا من عزل العقل عن الحكم فى ذلك المجال، فليس له أن يثبت لزوم النظر إلّا عن طريق الشرع، وهو بعد غير ثابت، فتطرح مشكلة الدور. ٨. العلم بصدق دعوى الأنبياء إذا اقترنت دعوة المتنبئ بالمعاجز والبيّنات الواضحة ـ فبناء على استقلال العقل بالحسن و القبح العقليّين ـ لحكمنا بصدقه، لقبح إعطاء البيّنات للمدّعى الكذّاب لما فيه من إضلال الناس، وأمّا إذا عزلنا العقل عن الحكم المذكور، فلا دليل على صدق نبوّته. ٩. الخاتمية واستمرار أحكام الإسلام إنّ استقلال العقل بالتحسين والتقبيح ـ بالمعنى الذى عرفت ـ أساس الخاتمية وبقاء أحكام الإسلام وخلودها إلى يوم القيامة، لأنّ الفطرة ـ التى هى العماد لإدراك الحسن ( ۵٢ )

والقبح ـ مشتركة بين جميع أفراد البشر ولا تتبدّل بتبدّل الحضارات وتطور الثقافات، فإنّ تبدّلها لا يمسّ فطرة الإنسان ولا يُغير جبلته، فيصبح ماتستحسنه الفطرة أو تستقبحه خالداً إلى يوم القيامة، دون أن يتطرّق إليه التبدّل والتغيّر . ١٠. اللّه عادل لا ـ يجور من أبرز مصاديق حكمته ـ تعالى ـ هو عدله، بمعنى قيامه بالقسط، وأنّه لا يجور ولا يظلم، ويترتب عليه بعض النتائج التى منها: أ. قبح العقاب بلا ـ بيان إذا كان اللّه تعالى عادلًا، فانّه لا يعاقب عباده دون أن يبيّن لهم تكاليفهم، لحكم العقل بقبح العقاب بلا صدور بيان، أو مع صدور دون أن يقع فى متناول العباد، ولزوم تنزّه الواجب عنه. ب. قبح التكليف بما لا يطاق من نتائج حكم العقل بعدله تعالى، حكمه بلزوم ( ۵٣ )

تكليفه بما يطيقه العبد، وأنّ تكليفه وإلزامه بما هو فوق طاقته ظلم وقبيح لا يصدر عن الحكيم. ج. مدَى تأثير القضاء و القدر فى مصير الإنسان هذه المسألة على الرغم من أهميتها البالغة فى العقيدة الإسلامية، فقد احتدم الجدل حولها إلى درجه التكفير وإراقة الدماء خاصة فى العصور الأُولى، فهل تأثيرهما إلى حدّ يسلب الاختيار عن الإنسان، أو لا. والأوّل قبيح عند العقل فيتعين الثانى. د. اختيار الإنسان. من جملة المسائل المترتبة على عدله تعالى، اختيار الإنسان فى أفعاله دون أن يكون مجبوراً مسيَّراً فيما يقوم به من ظلم وجور. ١١. ثبات الأخلاق والقيم إنّ مسألة ثبات الأخلاق فى جميع العصور و ( ۵۴ )

الحضارات أو تبدّلها تبعاً لاختلافها، ممّا طرح مؤخراً عند الغربيّين ودارت حوله نقاشات حادة، فمن قائل بثبات أُصولها، ومن قائل بتبدّلها وتغيّرها حسب تغير الأنظمة والحضارات، ولكن المسألة لا تنحل إلّافى ضوء التحسين والتقبيح العقليّين الناشئين من قضاء الجبلّة الإنسانية والفطرة الثابتة، فعند ذاك تتسم أُصول الأخلاق بسمة الثبات والخلود. خذ على سبيل المثال «إكرام المحسن» فانّه أمر يستحسنه العقل، ولا يتغير حكم العقل هذا أبداً، وإنّما الذى يتغيّر بمرور الزمان، وسائل الإكرام وكيفيته. إنّ الثابت عبارة عن الأُصول الفطرية التى لها جذور فى عمق الإنسان، وطبيعته، وبما انّ الفطرة الإنسانية واحدة فى جميع الشرائط والظروف لا تتغير بتغيّرها، تُصبح

الأصول المبنيـة على الفطرة الإنسانيـة أَصولاً ثابتـة لا تتغيّر أيضاً، فقوله سبحانه: (إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَـدْلِوَالإِحْسانِ وإِيتاءِ ذِى الْقُربى وَيَنْهى عَنِ الْفَحْشاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْى يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ ( ۵۵ ) تَذَكَّرُون) (۱) ثـابت ولا يتغيّر عبر القرون، لأنّ العـدل والإحسان قـد جبل الإنسان عليهمـا، نعـم ثمـة تغيّر يطرأ على الأسـاليب المقررة لإجراء تلـك الأُصول الثابتـة تبعاً لتغيّر الزمـان، فهى لـم تزل تتغيّر حسب تغيّر الحضـارات وهـذا التغيّر ليس جوهرياً يمس ثبات تلك الأُصول. إنّ للإنسان ـ مع غض النظر عن البيئة التى يعيش فيها ـ سلوكاً باطنياً يلازمه ولا ينفك عنه، وفطرة ثابتـة ويعدّ جزءاً مهماً من شخصـيته يميّزه عن سائر الحيوانات ويلازم وجوده فى كلّ زمان ومكان. فهذا السلوك البـاطنى الثابت لا يستغنى عن قانون ينظم اتجاهاته، ويصونه عن الإفراط والتفريط، فإذا كان القانون مطابقاً لمقتضـى فطرته، وصالحاً لتعـديل ميولهـا، لزم خلوده بخلوده، وثبوته بثبوته، فمن زعم أنّ الأخلاق تتطور حسب تطور الظروف والشـرائط غفل عن أنّ للإنسان سلوكاً باطنياً وفطرة ثابتة لا تنفك عنه مادام الإنسان إنساناً. ــــــــــــــــــــ

۱–النحل:۹۰ ( ۵۶ ) نعم إنّ الـذى يتغيّر وتتغيّر بتبعه العادات والتقاليـد، لا صـلة له بالأخلاق وثباتها، وها نحن نـذكر من الأُصول الثابتة فى علم الأخلاق نماذج: ۱. لا ـ يشـك ذو مسكة أنّ بقاء النظام فى المجتمع الإنسانى رهن قوانين تؤمِّن حقوق جميع شـرائح المجتمع بعيـداً عن الظلم والجور والتعسّف، وهـذا أصل ثابت لا يشك فيه أحد، بيد أنّ الذى يتغيّر هو الأساليب التى تتكفّل إجراء هذا الأصل، فلا ـ تجـد على أديم الأرض من ينكر حسن تقنين مبنىّ على العـدل وبسطه بين الناس، وقبـح الظلم والتعسف. وهـذا الأصل الثابت لم يتغيّر منـذ انوجـد الإنسـان على البسيطة وأصبحت له حياة اجتماعيـة. ۲. الاختلاف بين الرجـل والمرأة أمر تكـوينى محسـوس، فهما موجودان مختلفان عضوياً وروحياً على الرغم من الأبواق الإعلامية التى تبغى كسر الحواجز بينهما، ولذلك اختلفت أحكام كلّ منهما عن الآخر. فإذا كان التشريع مطابقاً لفطرتهما ومسايراً لطبعهما ( ۵۷ )

يظل ثابتاً لا يتغيّر بمرور الزمان، لثبات الموضوع المقتضى لثبات المحمول. ۳. الروابط العائلية، كرابطة الابن بأبويه، ورابطة الأخ بأخيه، وهى روابط طبيعيـة، تتحـد فيها الأواصـر الروحية والنسبية، فالأحكام التى قُنّنت لتنظيم تلك الروابط باتت ثابتة لا تتغيّر بتغيّر الزمان. ۴. انّ التشريع الإسـلامى بالغ فى الاهتمام بالأخلاق للحيلولـة دون تفسّـخها، كما عالج أسـباب التفسّخ الخلقى كالخمر والميسـر والإباحة الجنسيـة بوضع حلول تتناسب معها من خلال تحريمها وإقامـة الحدود على مقترفيها، وهذه الحلول ليست مقطعية تتغيّر بتغير الزمان، بل هى ثابتـة لا تتغير، لأنّ الآثار التى تتركها المفاسد الخلقية أيضاً ثابتة، فالخمر يزيل العقل، والميسـر ينبت العداوة فى المجتمع، والإباحة الجنسيـة تفسـد النسل والحرث. هذا وأمثالها من الأحكام الثابتة فى حياة الإنسان الاجتماعية ، وهى تنسـجم قبل كلّ شـىء مع فطرته. ( ۵۸ ) وخلاصـة البحث: أنّ تطوّر الحياة الاجتماعيـة فى بعض مجالاتها، أو تغيّر الأحكام الموضوعـة على وفق ملاكات واقعية متغيّـرة لا يكون ذريعـة لنسـخ قبـح الظلم وحسن العدل ولزوم أداء الأمانة، ودفع الغرامات، والوفاء بالعهود والمواثيق وأضـرابها. وآخر دعوانا أن الحمد للّه ربّ العالمين

## تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فى سَبيلِ اللَّهِ ذلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علىّ ُبنُ موسَى الرِّضا – علَيهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْيَا أمْرَنَا... َ يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِـنَ كَلَامِنَـا لَاتَّبَعُونَـا... (بَـنـادِرُ البِـحـار – فى تلخيص بحـار الأنـوار، للعلاّمـة فيض الاسـلام، ص ۱۵۹؛ عُيونُ أخبـارِ الرِّضـا(ع)، الشـّيخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع " القائميّـة "الثّقافىّ بأصبَهانَ – إيرانَ: الشـهيد آيـة الله" الشـمس آباذى – "رَحِمَهُ الله – كان أحـداً من جَهابـذة هـذه المدينة، الذى قدِ اشتهَرَ بشَغفِهِ بأهل بَيت النبىّ (صلواتُ اللهِ علَيهـِم) و لاسيَّما بحضـرة الإمام علىّ بن موسَى الرِّضا (عليه السّلام) و بِساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجَهُ الشَّريفَ)؛ و لهـذا أسّس مع نظره و درايته، فى سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجريّة الشمسيّة (=۱۳۸۰

الهجریّة القمریّة)، مؤسَّسةٌ و طریقةٌ لم یَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَبَّع بأقوَی و أحسَنِ مَوقِفٍ کلَّ یوم.

مرکز "القائمیّة "للتحرِّی الحاسوبیّ – بأصبَهانَ، إیرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجریّة الشمسیّة (=۱۴۲۷ الهجریّة القمریّة) تحتَ عنایة سماحة آیة الله الحاجّ السیّد حسن الإمامیّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّیجی الحوزات العلمیّة و طلاب الجوامع، باللیل و النهار، فی مجالاتٍ شتّی: دینیّة، ثقافیّة و علمیّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشیعة و تبسیط ثَقافة الثَّقَلَین (کتاب الله و اهل البیت علیهمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزیز دوافع الشَّباب و عموم الناس إلی التّحَرّی الأدَقّ للمسائل الدّینیّة، تخلیف المطالب النّافعة – مکانَ البَلاتیثِ المبتذلة أو الرّدیئة – فی المحامیل (=الهواتف المنقولة) و الحواسیب (=الأجهزة الکمبیوتریّة)، تمهید أرضیّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافیّةٍ علی أساس معارف القرآن و أهل البیت –علیهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققین و الطّلّاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِج العلوم الإسلامیّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهیل رفع الإبهام و الشّبُهات المنتشرة فی الجامعة، و...

- مِنها العَدالة الاجتماعیّة: التی یُمکِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحدیثة متصاعدةً، علی أنّه یُمکِن تسریعُ إبراز المَرافِق و التسهیلاتِ – فی آکناف البلد - و نشرِ الثّقافةِ الاسلامیّة و الإیرانیّة – فی أنحاء العالَم - مِن جهةٍ اُخرَی.

- من الأنشطة الواسعة للمرکز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ کتبٍ، کتیبة، نشرة شهریّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقیقیّة و مکتبیة، قابلة للتشغیل فی الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثّلاثیّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّکة و... الأماکن الدینیّة، السیاحیّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتی "القائمیّة "www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِعَ اُخرَ

ه) إنتاج المُنتَجات العرضیّة، الخَطابات و... للعرض فی القنوات القمریّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمیّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعیّة، الاخلاقیّة و الاعتقادیّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسیم النظام التلقائیّ و الیدویّ للبلوتوث، ویب کشک، و الرّسائل القصیرة SMS

ح) التعاون الفخریّ مع عشراتِ مراکزَ طبیعیّة و اعتباریّة، منها بیوت الآیات العِظام، الحوزات العلمیّة، الجوامع، الأماکن الدینیّة کمسجد جَمکرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفیذ مشروع "ما قبلَ المدرسة "الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِکین فی الجلسة

ی) إقامة دورات تعلیمیّة عمومیّة و دورات تربیة المربّی (حضوراً و افتراضاً) طیلة السَّنَة

المکتب الرّئیسیّ: إیران/أصبهان/ شارع "مسجد سیّد/ "ما بینَ شارع "پنج رَمَضان "ومُفتَرَق "وفائی/"بنایة "القائمیّة"

تاریخ التأسیس: ۱۳۸۵ الهجریّة الشمسیّة (=۱۴۲۷ الهجریة القمریّة)

رقم التسجیل: ۲۳۷۳

الهویّة الوطنیّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البرید الالکترونی: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتی: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاکس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مکتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التّجاریّۀ و المَبیعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمین ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظۀ هامّۀ:

المیزانیّۀ الحالیّۀ لهذا المرکز، شَعبیّۀ، تبرّعیّۀ، غیر حکومیّۀ، و غیر ربحیّۀ، اقتُنِیَت باهتمام جمع من الخیّرین؛ لکنّها لا تُوافِی الحجمَ المتزاید و المتّسِعَ للامور الدّینیّۀ و العلمیّۀ الحالیّۀ و مشاریع التوسعۀ الثّقافیّۀ؛ لهذا فقد ترجّی هذا المرکزُ صاحِبَ هذا البیتِ (المُسمَّی بالقائمیّۀ) و مع ذلک، یرجو مِن جانب سماحۀ بقیّۀ الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرَجَهُ الشَّریفَ) أن یُوفِّقَ الکلَّ توفیقاً متزائداً لِإعانتهم – فی حدّ التّمکّن لکلّ احدٍ منهم – إیّانا فی هذا الأمر العظیم؛ إن شاءَ اللهُ تعالی؛ و اللهُ ولیّ التوفیق.


مركز القائمية
اصفهان
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٠٩